

تقنية الطلاق!

ربما كانت السنن الكونية قضت على جنس المرأة أن تكون مستهدفة من قبل نصفها الآخر " الرجل " بألوان من الهوى والهوان، ورغم كل الدعاوى بإنصاف المرأة إلا أن ممارسات الامتهان ضدها حاضرة في كل مجتمع، بغض النظر عما إذا كانت تلك الممارسات موافقة لشرعة أو قانون ما، إسلاميا كان أو خلافه.

وتأتي التقنية بدورها لتسهم في هذا المسلسل الذي أبى إلا أن تتابع حلقاته على " المرأة " لتخرج على بنات حواء بسوء الطالع بكرة وعشيا، فبعد التسهيلات التي قدمها البريد الالكتروني للمطلقين جاءت رسائل الجوال لتكون وسيلة أخرى أكثر نجعا في فجيعة الزوجات بتأبين أحبابهن!

هذا فضلا عن الجوال ذي الكاميرا الذي أضحى جاسوسا ضد النساء يرصد تحركاتهن ويسجل أدق خصوصياتهن، ما جعله مطلوبا للعدالة في بلدان عدة.

فعلى الرغم من كون التشريعات الإسلامية هي الأكثر إنصافا للمرأة إلا أن واقع المسلمين والعرب الذي يفترض منه أن يجسد

الإسلام لم يقصر في جفاء المرأة وهضمها الحقوق التي منحها إياها الإسلام كدين.

ولهذا تقول الكاتبة الصحافية الدكتورة نورة السعد لدى تعليقها على بعض الفقرات التي جاءت في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في العالم العربي في أحد إصداراته: "ما نعيشه واقعا عمليا أننا كنساء مسلمات يتحكم (العرف) وليس التشريع الإسلامي في إيفائنا حقوقنا كاملة وغير منقوصة، وهذه حقيقة ينبغي علينا كمجتمع مسلم وجهات مسؤولة ونحن كنساء أن نعيها، ومن ثم نعمل على المطالبة بإيفائنا حقوقنا كاملة وأن نستوعبها جيدا ونعلمها أبناءنا وبناتنا، فالجهل بحقوقنا مواطنين وليس نساء فقط هو جزء في إشكالية التخلف مع بقية العوامل الأخرى السياسي منها والاقتصادي".

وفي هذا الصدد يعد من المؤسف حقا أن يكون الرجل في العالم الإسلامي أول من بعث عبر التقنية رسالة طلاق إلى زوجته، كما تعدّ ماليزيا الدولة الثانية على مستوى العالم التي اعترفت بالطلاق عبر "رسالة جوال".

وبهذا يعد ثلاثي: البريد الإلكتروني، ورسائل الجوال، والجوال ذو الكاميرا أكثر جديد التقنية إضرارا بالنساء إذ يشجع بصورة كبيرة على فصم عرى العلاقات الاجتماعية.

جوالك يطلقك

كنا قد أجرينا استفتاء بين عينات عشوائية من السيدات عما إذا كن يعتقدن أن الجوال سيكون "مكروها" لدى النساء من أجل إمكانية نقله لرسالة تحمل طلاقها، وما إذا كان أيضا يشجع على الطلاق عند تعكر صفو المودة بين الزوجين .

ذهبت الغالبية منهن إلى أن النساء يتعلقن بالجوال بدرجة كبيرة ولا يمكن أن تؤثر حادثة أو حادثتين حول العالم في ذلك .

وتقول أسماء (ربة بيت): "لا أعتقد أن نظرة النساء إلى الجوال الإيجابية ستتأثر بحالة طلاق عبره إلا على مستوى ضيق".

وترى أن العائلة التي طلقت ابنتهم عبر الجوال من المؤكد أنها ستنظر دوما إلى الجوال بتشاؤم.

وأما كونه يشجع على سرعة البت في الطلاق فاتفقت كامل الشريحة على أنه ربما كان كذلك إذ "لو كان الزوج همّ بطلاق زوجته - لاسمح الله - وهو في مجلس أو مكان ما لأمكنه ذلك بكل سهولة عبر الجوال .. بينما إذا لم يكن لديه أو لدى زوجته "نقال" فإن حدة الغضب التي انتابته في تلك اللحظة قد تذهب، ويعود إليه رشده قبل أن يواجه زوجته، بمعنى أنه يجد من فرصة مراجعة النفس والتروي لدى الزوج ويساعده على سرعة اتخاذ القرار".

رسائل الهاتف من أسباب الطلاق

ومن ناحية أخرى أضافت الرسائل الموجهة عبر الهواتف النقالة سبباً جديداً للطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعاني أصلاً من نسبة ارتفاع الطلاق بين أبنائها.

ونشرت صحف إماراتية عدة، أن دائرة الإصلاح والتوجيه الأسري في محاكم دبي، والتي تتولى مهمة إصلاح ذات البين بين الأزواج، تنظر في ١٥ حالة خلاف زوجي قد تؤدي إلى الطلاق بسبب الرسائل الواردة عبر الهاتف النقال.

ومن الحالات التي تسعى الدائرة لحلها قبل وقوع الطلاق، اتهام إحدى الزوجات لزوجها بالخيانة وإصرارها على طلب الطلاق بعد أن قرأت على هاتفه الشخصي رسالة غرامية أرسلها أحد أصدقائه، ولم تفلح كافة المحاولات بإقناعها بأن مرسل الرسالة رجل وليس امرأة، ورفضت أن تصدق بأن رجلاً على الأرض يمكن أن يرسل لصديقه رسالة كهذه.

وحالة أخرى سببها قراءة زوج لرسالة عادية على هاتف زوجته أرسلها مدير الشركة التي تعمل بها الزوجة على سبيل الممازحة، وحلف الزوج أغلظ الأيمان على أن لا تبقى زوجته في ذمته، وأن الرسالة ستكون نهاية لعلاقة زوجية استمرت ست سنوات وأثمرت طفلاً.

الطلاق عبر البريد الإلكتروني

وبعد انتشار الإنترنت في العالم الإسلامي ربما طلق عبر البريد الإلكتروني أشخاص كثيرون غير أن أولى القضايا التي أثارت جدلا تناولته وسائل الإعلام على شكل متسع قضية السيدة المصرية التي تعمل مرشدة سياحية، المطلقة من زوجها المقيم في ألمانيا عبر رسالة بعثها إليها على بريدها الإلكتروني، ما دفعها هي الأخرى بالتقدم إلى المحكمة مصطحبة معها رسالة الطلاق وعقد الزواج لاستصدار صك الطلاق، الأمر الذي أثار جدلا واسعا من الناحية الفقهية، رغم إصدار المحكمة حكما بطلاق السيدة من زوجها .

وقد أكدت في حينه لجنة الفتوى بالأزهر أن الزواج هو الرباط المقدس الذي شرعه الله سبيلا لتكوين الأسرة، فحدد وسائل إتمام هذا الرباط أو إنهائه ولكن مع وجود الوسائل الحديثة والتقدم التكنولوجي ظهرت وقائع جديدة لم تتطرق الفتاوى الشرعية لحكمها من قبل .

وفي حينه ترقبت الأوساط العلمية وعدّ لجنة الفتوى بمحاولة إصدار فتوى بالضوابط الشرعية للطلاق والزواج الإلكتروني وحدود المحظور منه والمباح.

وقد عارضت جمعية المأذونين المصريين إتمام الزواج أو الطلاق عبر الإنترنت لما قد يكون فيه من إهدار للحقوق الزوجية

التي أقرتها الشريعة الإسلامية، لأن الزواج يحتاج إلى توثيق بالإضافة إلى التأكد من صحة الإيجاب والقبول ومن شخصية طرفي العقد، والإنترنت لا يتيح ذلك .

وأكدت الجمعية أن هذا الأمر قد يحدث فتنة كبيرة من خلال التلاعب بالبيانات الإلكترونية، والأمر ذاته ينطبق على الطلاق لأن اختراق الإنترنت سهل وبالتالي من الممكن أن يقوم أي شخص بتطليق زوجة صديقه - مثلا - عن طريق الإنترنت وبعد انقضاء عدتها تقوم الزوجة بالزواج من زوج آخر في حين أن زوجها لم يطلقها بعد" .

أما فوبيا الجوال المزود بالكاميرا فتضاعفت في السعودية بعد "عملية الاغتصاب " التي بثت عبر جوال (الباندا)، ولا يزال جوال الكاميرا " المطلوب الأول للعدالة " في صالات الأفراح، والجامعات وأماكن التجمعات النسائية، ورأت الداعية أسماء الرويشد أن "النساء لم يعدن يشعرن في وجوده بالأمان".